

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٣١٣**

الثلاثاء ١٧ تموز/يوليه، ٢٠١٨، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد دوكلوس
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد المُنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

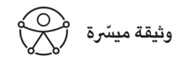
توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/649)

1822692 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

توطيد السلام في غرب أفريقيا

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/649)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/649، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

أعطي الكلمة الآن للسيد شمباس.

السيد شمباس (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أكون هنا اليوم لعرض التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/649) عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة (انظر S/PV.8156)، تتنافس التطورات الإيجابية، لا سيما على جبهة إرساء الديمقراطية، مع الحالة الأمنية المتقلبة، ولا سيما في منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد. وتؤثر تداعيات الأزمة في مالي بشكل متزايد على بوركينا فاسو والنيجر. لا تزال الجماعات الإرهابية تسبب الخراب في جميع أنحاء المنطقة، على الرغم من استمرار عمليات مكافحة الإرهاب. ويمثل تعقد الهجمات الأخيرة نتيجة مثيرة للقلق في غرب أفريقيا والجماعات الإسلامية في منطقة الساحل تعزز روابطها. ولاتساع نطاق الأنشطة المتطرفة أثر مدمر على المجتمعات المحلية. كما أن حركات التمرد المحلية آخذة في الانتشار، مما يؤدي إلى تفاقم النزاعات بين المجتمعات المحلية وإلى تقويض سلطة الدولة.

والادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن مدعاة للقلق بشكل خاص لأنها تقوض جهودنا الجماعية. وأدعو الحكومات المنطقة لمنع هذه الانتهاكات وتقديم الجناة إلى العدالة. يقدم مكتب الأمم المتحدة وشركاؤه، بما في ذلك مكتب مكافحة الإرهاب، الدعم للحوار المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، ويدعو إلى إشراك المزيد من النساء والشباب في تلك الجهود.

وفي حوض بحيرة تشاد، على الرغم من المكاسب التي حققتها القوات المسلحة النيجيرية والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، لا تزال ولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية التابعة لجماعة بوكو حرام نشطة. وزادت الهجمات في جنوب شرق النيجر مؤخرا، بما في ذلك في ١ تموز/يوليه مع مقتل ١٠ جنود من النيجر. ولا يزال اتجاه استخدام جماعة بوكو حرام للمفجرات الانتحاريات مستمرا، وتفيد التقارير بأن ما يقرب من واحد من كل خمسة انتحاريين طفل. والهجمات الأخيرة التي وقعت في حامية عسكرية نيجيرية في ولاية يوبي والكمين الذي نصب لقافلة عسكرية في بورنو هي أحدث مظاهر للتهديدات التي تشكلها جماعة بوكو حرام.

وثمة حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم إلى الدبلوماسية والاستجابات الأمنية والإنسانية لجماعة بوكو حرام بطريقة شاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، يقدم المكتب الدعم التقني لمؤتمر القمة المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، المقرر في ٣٠ تموز/يوليه، على النحو الذي دعا إليه القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

وأدى النضوب الشديد لبحيرة تشاد إلى تدهور البيئة والتهميش الاجتماعي الاقتصادي وانعدام الأمن لـ ٤٥ مليون شخص. ولا يزال ما يقدر بـ ٢,٣ مليون شخص مشرد جراء الآثار المجتمعة لانعدام الأمن وضعف الحوكمة وتغير المناخ. وأحض الدول الأعضاء على دعم الاستجابة الإنسانية لأزمة حوض بحيرة تشاد، التي لا تزال تعاني من نقص شديد في التمويل، فضلا عن تنشيط لجنة حوض بحيرة تشاد.

ويشكل العنف بين المزارعين والرعاة تهديدا أمنيا كبيرا بشكل متزايد في المنطقة وخطرا بالتحول إلى الهجمات الإرهابية التي يتسم بها المشهد الأمني. وتصبح المنازعات بين المزارعين والرعاة أكثر تعقيدا وفتكا، لا سيما في الحزام الأوسط بنيجيريا. وخلال أربعة أيام في حزيران/يونيه، أسفرت موجة جديدة من الهجمات وعمليات القتل الانتقامية بين الرعاة والمزارعين في تلك المنطقة عن عشرات القتلى.

وأود أن أشدد على أن أي رد عسكري على التحديات الأمنية في المنطقة يجب أن يقترن بتنفيذ استراتيجيات شاملة تربط الأمن والأنشطة الإنسانية بمبادرات التنمية وحقوق الإنسان. كما أن هناك حاجة إلى زيادة جهودنا الجماعية للتصدي للتحديات التي تواجه منطقة الساحل مع إجراءات تجمع بين السياسة والأمن والتنمية. وفي هذا الصدد، فقد أعدنا توجيه استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ووضعنا خطة دعم للأمم المتحدة من أجل تعبئة الموارد للبلدان الـ ١٠ المدرجة على الاستراتيجية المتكاملة. وأهيب بالدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة الآخرين في منطقة الساحل لتوفير الموارد المالية التي تمس حاجة المنطقة إليها.

وازدادت أعمال القرصنة في خليج غينيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويشكل تهريب المخدرات والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من جانب الجماعات الإرهابية، تهديدات أمنية رئيسية.

وأشير أيضا إلى الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل وضع إطار لتعزيز التعاون بين بلدان المغرب والساحل لمكافحة الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولا تزال التحديات تواجه تعيين الحدود وتشييد الأعمدة بين الكاميرون ونيجيريا بسبب انعدام الأمن في المناطق المتضررة من وجود جماعة بوكو حرام والاضطرابات في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون. بيد أنه من المتوقع أن يستأنف تشييد الأعمدة في نهاية موسم الأمطار.

وقد شهدت الفترة قيد الاستعراض تزايد السخط الشعبي في المنطقة، والذي تجلى كثيرا من خلال المظاهرات العنيفة التي تدعو إلى القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية. وأجج العنف الذي اتسم به أحيانا سلوك قوات الأمن، ولا سيما في التعامل مع المظاهرات الشعبية، التوترات السياسية. وسيكون التزام بلدان المنطقة ودعم المجتمع الدولي أساسيا لضمان الفعالية والمساءلة في مؤسسات قطاع الأمن في إطار جهود إصلاح قطاع الأمن الأوسع نطاقا.

ولا تزال بلدان عديدة تواجه تحديات تتعلق بالعدالة، والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان. ومن بين ذلك الأعداد المثيرة للقلق لعمليات التوقيف والمحاكمات والإدانات القضائية الملحوظة ضد الجهات السياسية، وجهات المجتمع المدني الفاعلة. ويجب أن نواصل بشكل جماعي حث الدول الأعضاء على توفير بيئة مؤاتية لممارسة حرية التعبير والتجمع، فهي بالغة الأهمية في توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد. وفي تطور إيجابي آخر، ألغت بنن بوركينا فاسو عقوبة الإعدام، مما يصل بعدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام في المنطقة إلى تسعة.

ومنذ إحاطتي الأخيرة، واصلت المنطقة خطواتها على درب الديمقراطية الإيجابي، حيث جرت انتخابات محلية في غينيا وانتخابات بلدية في غامبيا، وانتخابات رئاسية، وتشريعية، ومحلية

في سيرا ليون. ولئن كانت جيدة التنظيم وجرى التصويت في جو سلمي، في معظم الحالات، إلا أن المراحل الحرجة السابقة واللاحقة للانتخابات شابتها التوترات. وأود أن أثني على الدور الذي تضطلع به بعثات مراقبة الانتخابات للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والكومنولث، والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية في نزع فتيل التوترات.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، نواصل رصد الحالة عن كثب في البلدان التي ستجري فيها الانتخابات المقبلة، مثل موريتانيا، ونيجيريا والسنغال. ولقد سببت الأزمة السياسية المستمرة في توغو تعليق الانتخابات البرلمانية بالفعل والتي كان من المقرر إجراؤها فعلا في تموز/يوليه. ونرحب بجهود الوساطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتيسير حل المأزق السياسي.

وفي بعض بلدان المنطقة بما فيها نيجيريا، يعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومنطقة الساحل بصورة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وشركاء آخرين لدعم إقامة هيكل سلام وطني، يمكنه أن يوفر نهجا منتظما وشاملا لمنع النزاعات، وإدارتها وتسويتها.

بيد أن المكاسب الديمقراطية في المنطقة ليست بمأمن من التراجع. فثمة حاجة إلى توطيد ديمقراطي من خلال عمليات حقيقية للمصالحة الوطنية، ونمو إيجاد الوظائف، والتنمية المستدامة. وينبغي أن يكون هذا موضع تركيز المشاركة الدولية.

وفي الختام، أود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن أن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا سيواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة وشركاء التنمية في المنطقة للمساعدة على توطيد السلام والاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد شمباس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد داه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يسدي وفد بلدي الشكر للسيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على جودة إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/649)، الذي يطلعنا على آخر التطورات الملحوظة في المنطقة، فضلا عن مضمون الأنشطة المضطلع بها في إطار ولاية المكتب.

وترحب كوت ديفوار بالتقدم المشجع المحرز في المنطقة، ولا سيما في مجال التحول الديمقراطي والحكم الرشيد، منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام (S/2017/1104) ومع ذلك، لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار التحديات المعقدة والمتعددة الجوانب التي تهدد الاستقرار والتنمية في المنطقة دون الإقليمية ومنطقة الساحل.

وفي الواقع، إنه بالإضافة إلى الإرهاب والتطرف العنيف، فإن المنطقة معرضة أيضا للجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات المسلحة عبر الحدود، وتزايد النزاعات العنيفة بين الرعاة الرحل والمزارعين. وعلاوة على ذلك، فإن الضعف النسبي لمؤسسات الدولة، الذي يؤثر على توفير الخدمات العامة، يؤدي إلى تفاقم الظروف المعيشية الصعبة بالفعل للملايين من السكان في المنطقة.

ومن أجل الحد من الآثار الضارة لهذه الظواهر، من المهم اعتماد نهج عالمي يشمل السكان المحليين وحكومات الدول المعنية والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة، بغية العمل معا على إيجاد حلول دائمة.

ولا يزال انعدام الأمن الناجم عن الجماعات الإرهابية، مثل بوكو حرام والجماعات الإسلامية، وأعمال القرصنة والسطو

المسلح من السكان من العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق التنمية في المنطقة. وبالتالي فإن المبادرات الرامية إلى التصدي لتلك التهديدات ستستفيد من التعجيل والتعزيز. ويدعم بلدي ويشجع دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من أجل مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان بلوغ القوة المشتركة كامل قدرتها التشغيلية. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزام الشخصي للأمين العام بدعم تفعيل القوة المشتركة التابعة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وهذا هو الوقت لحث الجهات المانحة على الوفاء بتعهداتها المالية – فهذا شرط أساسي لقيام القوة المشتركة المتعددة الجنسيات بدورها كاملا. وعلاوة على ذلك، يرحب وفد بلدي بالجهود التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والتدخلات المكثفة التي أتاحت قطع الموارد التشغيلية لجماعة بوكو حرام ونطاق عملها في منطقة حوض بحيرة تشاد.

وفيما يتعلق بحوكمة الأمن والحالة السياسية، يرحب بلدي بالتقدم المحرز في إصلاح قطاع الأمن في غامبيا وبوركينا فاسو. وقد لاحظ وفد بلدي أيضا مع الارتياح التحول الديمقراطي السلمي في ليبريا، فضلا عن الانتخابات ذات المصداقية التي أجريت في الآونة الأخيرة في سيراليون.

وفي ضوء الانتخابات المقبلة في العديد من البلدان في المنطقة يود بلدي أن يردد نداء الأمين العام بتشجيع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على العمل معا لضمان تكافؤ الفرص، وتهيئة مناخ يفضي إلى تنظيم انتخابات سلمية شاملة للجميع، وذات مصداقية.

وفي حين تعد الآفاق الاقتصادية لجميع بلدان غرب أفريقيا مشجعة، ما زال يتعين القيام بالمزيد للتعويض عن انخفاض القوة الشرائية للسكان والمرتبطة، وفقا لمصرف التنمية الأفريقي، بالمستويات المرتفعة لتفاوت في الدخل. وفي منطقة الساحل، لا تبعث المؤشرات الاقتصادية على التفاؤل أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، يزيد عدم المساواة والبطالة وانعدام الفرص من تقويض الاستقرار في المنطقة.

ولهذا فإن وفدي يؤيد تحليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي يدعو إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وضمان تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإتاحة فرص الاستثمار في منطقة الساحل.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تشكل الأرقام المقلقة الواردة في تقرير الأمين العام تحديا لنا وتدعونا إلى تجميع جهودنا لإيجاد حلول لمحنة ٦,٩ ملايين من السكان في ظل أوضاع أزمات غذائية في منطقة الساحل و ٢,٣ مليون من السكان المشردين في منطقة حوض بحيرة تشاد. وعلاوة على ذلك، يؤدي تجدد النزاعات بين المجتمعات الزراعية والرعاة، ولا سيما في فترات التنقل الرعوي، إلى تفاقم عدم الاستقرار الإقليمي. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ترحب كوت ديفوار بمبادرة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بوضع خطة عمل إقليمية بشأن تنقل الماشية.

ويعتقد وفد بلدي أن العمل المشترك المتضافر والمخطط والمنسق هو وحده الذي يمكن أن يسهم بفعالية في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل. واستجابة للأزمة في منطقة الساحل، فإن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل ستساعد على دعم العمليات الإنمائية وتعزيز الحكم الرشيد وتحسين الأمن. وفي هذا السياق، تهدف خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل (٢٠١٨-٢٠٢٢) إلى دعم الجهود الجارية في المنطقة لتحقيق التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. ولذلك، فإن وفد بلدي يدعو بإلحاح إلى إعادة التقويم الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الأمر الذي سيساعدنا في التشديد على أصول المنطقة التي سيتوقف عليها مستقبلها،

مع التطلع إلى ما وراء التحديات التي تواجهها حاليا. علاوة على ذلك، لا تزال المسائل الجنسانية، ولا سيما دور المرأة في عمليات السلام، تحظى بأهمية نظرا للروايات المباشرة التي سمعناها حول هذا الموضوع خلال مناقشة مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل في ١٠ تموز/يوليه (انظر S/PV.8306).

وتشهد البعثة الموفدة بقيادة نائبة الأمين العام أمينة محمد إلى جنوب السودان وتشاد والنيجر بوضوح على مطالبة النساء الأكيدة بشمولهن وتمثيلهن ومشاركتهن في عمليات السلام وعمليات صنع القرار وآليات الإدارة على جميع مستويات المجتمع. ولذلك، يعتقد وفد بلدي أن من المهم تشجيع بلدان المنطقة على تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن طريق وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية، بغية إشراك المرأة بشكل أقوى في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وكذلك في حفظ السلام.

وتوفر لنا قراءة تقرير الأمين العام نظرة متعمقة بما فيه الكفاية في المسائل المتعلقة بالأمن والشؤون الإنسانية والحوكمة والتنمية، السائدة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بعمل مكتب الأمم المتحدة ويدعم تماما أنشطة الممثل الخاص في المنطقة. وبوصف مكتب الأمم المتحدة أداة هامة في مجال الدبلوماسية الوقائية، فإنه يسهم إسهاما كبيرا في إدارة الأزمات والتخفيف من حدتها، فيما يشجع الحوار وتنفيذ الإصلاحات في المنطقة. ولذلك، فإن وفد بلدي يشجع بقوة مواصلة وتعزيز المساعي الحميدة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في إطار من التعاون الصريح والمثمر مع الشركاء الوطنيين والإقليميين، بغية توليد الزخم الجماعي الهادف إلى الحفاظ على السلام وتحقيق التنمية. وتؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها الكامل لعمل مكتب الأمم المتحدة، وتؤكد للأمين العام دعمها لمبادراته من أجل تحقيق أهداف السلام والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

في الختام، أود أن أشدد على أن كوت ديفوار ستواصل تعاونها مع وفد السويد في صياغة بيان رئاسي بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة والذي سيُقدم في الأسابيع المقبلة.

السيد دوكلوس (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يعرب وفد بلدي عن الامتنان على عقد هذه الجلسة وعلى الإحاطة الإعلامية الهامة التي قدمها السيد محمد بن شمباس.

تشعر بيرو بقلق بالغ إزاء العنف وانعدام الأمن ووجود الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية والأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على عشرات الملايين من الناس في منطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد. ونلاحظ أن الأسباب الجذرية للأخطار التي تهدد السلام والأمن في تلك المناطق تشمل الفقر وانعدام التنمية وتغير المناخ وعدم كفاية وجود الدولة وقدراتها، وغير ذلك من العوامل التي يؤجج أحدها الآخر وتستغلها الجهات الفاعلة التي تكمن مصالحها في إذكاء النزاعات. ونعرب عن تقديرنا ودعمنا لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في جهوده الرامية إلى منع تدهور الأوضاع وفي عرض مساعيه الحميدة على أطراف النزاع المختلفة. وعلى وجه الخصوص، نود أن نسلط الضوء على ثلاث مجالات عمل نعتقد أن جهود المكتب ضرورية فيها لتعزيز السلام الدائم في غرب أفريقيا.

أولا، فيما يتعلق بالمجال السياسي، فإن مكتب الأمم المتحدة مدعو إلى دعم إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة للجميع في مالي وموريتانيا ونيجيريا، الأمر الذي سيعتمد إلى حد كبير على تعزيز بيئة مستقرة من أجل تحقيق المشاركة الواسعة للمواطنين، ولا سيما النساء والشباب وجميع الكيانات السياسية. ويؤدي المكتب أيضا دورا رئيسيا في حالات ما بعد الانتخابات في غامبيا وغينيا وسيراليون، حيث يشكل الحد من

التوترات ومنع ظهور أو تفاقم الأزمات السياسية أمرا ضروريا. وينطبق الشيء نفسه على ليبريا، حيث أن المكتب مدعو أيضا إلى دعم عملية الانتقال بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

ثانيا، فيما يتعلق بالأمن، نشدد على الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة لبلدان غرب أفريقيا في مجال إصلاح القطاع الأمني؛ وبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وتشجيع الحوار؛ ومنع نشوب وتسوية النزاعات المتعلقة بالسيطرة على الأراضي على الصعيد المحلي.

ثالثا، بالنسبة للتنمية، تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للنزاع تعزيز التنمية المستدامة تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي ترمي إلى القضاء على الفقر وتشجيع النمو الاقتصادي وإقامة العدل وسيادة القانون وتمكين المرأة والتصدي لآثار تغير المناخ، من بين أهداف أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مكتب الأمم المتحدة مدعو إلى الاضطلاع بدور رئيسي في كفالة أن تحافظ مختلف الجهود والمبادرات والجهات الفاعلة، ولا سيما تلك المنتشرة ميدانيا، على الاتساق السياسي والتنفيذي، مع النظر في ظروف واحتياجات وأولويات كل حالة معينة والاستجابة لها. كما أن تعاون مكتب الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وكذلك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمنظمات دون الإقليمية، يكتسي أهمية. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على دعمه لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

في الختام، وفي معرض الإعراب عن دعمنا للدور الحيوي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة، نشدد على الحاجة إلى تزويده بالدعم السياسي والمالي الذي يحتاجه للاضطلاع بمهامه وولاياته الهامة.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون على الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها في هذا الصباح من السيد محمد بن شمباس، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

نبدأ بياننا بتسليط الضوء على الأعمال والجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة برئاسة الممثل الخاص. ومن الضروري التأكيد على العمل المضطلع به من أجل تعزيز الصلة بين الممارسات الجيدة والحوارات التفاعلية والدبلوماسية الوقائية وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة، الأمر الذي مكن من تنفيذ مبادرات للسلام والأمن، فضلا عن امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني وسياسة الشمول، من أجل تمهيد الطريق أمام توطيد الحلول السلمية والحوكمة الرشيدة في غرب أفريقيا. ونثني على العمليات الانتخابية والانتقال السلمي للسلطة الذي يجري في غامبيا وسيراليون وليبريا، مما يبيّن امتلاك الشعب لزمام الأمور وإنشاء مؤسسات لإنهاء الانقسامات والخلافات. ونبرز العمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة في كل حالة من تلك الحالات.

ونعتقد أنه من أجل مواصلة السير على طريق الاستقرار، تلزم مشاركة كل عضو في المجتمع الدولي بلا استثناء. وتحقيقا لهذه الغاية، نُشدد على الأدوار التي يتعين أن تضطلع بها الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والشركاء الآخرون.

وعلى الرغم من هذا العمل، فإننا ندرك أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة في مجالات الأمن والحكم وسيادة القانون والتنمية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. والنزاعات، بوصفها أحد العوامل الرئيسية، تعرض المؤسسات في بلدان المنطقة، وبالتالي سكانها – البالغ مجموعهم ١٥٠ مليون نسمة – لخطر شديد. ونكرر التأكيد على الأهمية البالغة للنظر في الأسباب الهيكلية للنزاعات التي تؤثر تأثيرا عميقا على الحالة الأمنية المتقلبة في المنطقة.

وفي هذا الصدد، سنواصل بلا كلل بيان أن عواقب نزعة التدخل وسياسات تغيير النظام في أعقاب الصراع الذي شهدته ليبيا في عام ٢٠١١ كانت من بين الأسباب التي زعزعت استقرار منطقة الساحل وما ترتب على ذلك من فوضى وإرهاب وعسكرة وتداعيات مأساوية ما زالت قائمة حتى يومنا هذا. كما أتاح انتقال الجماعات المسلحة من ليبيا إلى منطقة الساحل المجال لنقل الأسلحة من العيار الثقيل التي تُستخدم حاليا لشن هجمات على قوات الأمن الوطنية والقوات التابعة للأمم المتحدة وموظفيها والسكان المدنيين بوجه عام.

ولذلك، لا يمكننا أن نتجاهل كون منطقة الساحل تعاني من تزايد عدم الاستقرار وانعدام على نحو ما ذكر، بسبب وجود الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة العنيفة وبسبب الأنشطة الإجرامية والجريمة العابرة للحدود الوطنية، التي بدورها تشكل تهديدا خطيرا لأشد فئات السكان ضعفا. وتحدث الأزمة والنزاعات المختلفة تأثيرا مباشرا وغير مباشر على المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال. ولا تؤدي أعمال العنف إلى تقييد حرية تنقلهم وأنشطتهم الاقتصادية فحسب، بل تعرض للخطر أيضا حياتهم ومستقبلهم. ويستمر تجنيد الأطفال على يد الجماعات المسلحة وتعذرت مشاركة النساء في الحوار ومراحل تسوية النزاعات بسبب تدني مستوى الحوار المفضي إلى التوصل إلى اتفاقات. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تدرج النساء في جميع مراحل عمليات الحوار والاتفاق.

ولذلك يكتسي التنفيذ الشامل لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أهمية بالغة. ونشيد بخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل (٢٠١٨-٢٠٢٢)، التي نعتقد أنها ستعزز أوجه التآزر في معالجة الأولويات الإقليمية.

وفي الختام، نناشد جميع الدول معالجة المشاكل التي تواجهها غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المتعدد الأطراف والحوار، والعمل على تعزيز تدابير المكافحة الفعالة للعنف والقضاء عليه بجميع أنواعه. وتؤكد بوليفيا مجددا على دعمها الكامل للهيكل الإقليمي ودون الإقليمي الذي يعمل على معالجة النزاعات في أفريقيا لأنها ترى أن لا بد أن تعكس الرؤية الأفريقية والحكمة والثقافة في تنفيذ جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في المنطقة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، نود أن نؤكد مجددا على امتناننا ودعمنا للسيد محمد بن شمباس ولفريقه بأسره على مساعيهما الحميدة وجهودهما المستمرة لتحقيق السلام الدائم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. كما نود أن نشكره على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في المنطقة، استنادا إلى التقرير الشامل والمفصل للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/649).

ومضت فترة ستة أشهر بالتحديد منذ أن تناولنا الحالة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل للمرة الأولى بصفتنا أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن (انظر S/PV.8156). ومن دواعي الأسف الشديد أن نشير إلى أن مشهد السلام والأمن لا يزال قاتما، بالدرجة الأولى بسبب عدم الاستقرار وزيادة عدد التهديدات والهجمات الإرهابية في المنطقة، مما يؤجج الأنشطة الإجرامية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، مثل الاتجار بالبشر. وتشكل تلك الأنشطة مصدر قلق بالغا وتمثل تهديدا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في منطقة خليج غينيا، وبالتالي لغينيا الاستوائية.

إن التهديدات التي تمثلها جماعات مثل بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد - وهي، بالمناسبة، هاجمت من فورها واحتلت قاعدة عسكرية في الطرف الشمالي لنيجيريا بالقرب من بحيرة تشاد - والعدد المتزايد للتحديات الأمنية التي تواجهها مالي والبلدان المجاورة لها يجب ألا تعتبر تهديدات معزولة أو مشاكل لا تستدعي سوى قلق المناطق المتضررة بشكل مباشر؛

ويجب التصدي لها بصورة كلية إذ أنها تهديد للقارة الأفريقية بأسرها. ولذلك السبب من الضروري أن تحشد الأطراف الوطنية والشركاء الدوليين جهودها وتوجد أوجه التآزر في السعي من أجل التوصل إلى حل دائم. وينبغي التذكير بأن أعمال العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام الإرهابية أطلقت العنان لأزمة إنسانية غير مسبوقة في المنطقة أسفرت عن عمليات التشريد الداخلي القسري للملايين والتسبب في مغادرة الكثيرين لديارهم. وأدت الأزمة إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون بشدة من انعدام الأمن الغذائي، ويستحقون الاهتمام الكامل من مجلس الأمن.

ويشير تقرير الأمين العام إلى حالة تثير أيضا قلق حكومة بلدي. لقد اشتدت في الأعوام الأخيرة حدة الاشتباكات العنيفة بين الرعاة الرحل في شمال نيجيريا والمجتمعات المحلية الزراعية في وسط نيجيريا وجنوبها، وهي آخذة في الانتشار جنوبا، مما يهدد الأمن والاستقرار في البلد. وتلك الاشتباكات آخذة في أن تصبح خطيرة مثل خطورة تمرد جماعة بوكو حرام نفسها في شمال شرق نيجيريا. ولذلك تناشد غينيا الاستوائية حكومة نيجيريا المركزية والحكومات المحلية في المناطق المتضررة العمل معا على اتخاذ خطوات فورية لتعزيز أمن الرعاة والمزارعين، والنهوض بأعمال آليات الوساطة وتسوية النزاعات والمصالحة وبناء السلام والشروع في بذل جهود طويلة الأجل لإصلاح ممارسات إدارة الثروة الحيوانية.

ويجب دائما معالجة التوترات السياسية التي تشهدها البلدان المختلفة في المنطقة، والناجمة في بعض الحالات عن الخلافات الداخلية أو المنازعات الانتخابية، بمنح الأولوية للتوصل إلى حل سلمي عن طريق الحوار الشامل للجميع والبناء والموضوعي بين الأطراف المتحاربة، وعند الضرورة، بوساطة المؤسسات الدولية. كما يجب على المجلس أن يجدد التأكيد على دعمه الكامل للبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الحالة في مالي ومنطقة الساحل، الذي عقد في ٢٧ حزيران/يونيه. وأبرز البيان ما يلي، في جملة أمور: أولا، أهمية التوصل إلى حل مبكر للأزمة في مالي من خلال بذل جهود لضمان تحقيق السلام والأمن الدائمين في منطقة الساحل؛ ثانيا، أهمية السعي لإيجاد حل دائم للأزمة الليبية الطويلة الأمد باعتباره عنصرا رئيسيا للاستجابة للحالة في منطقة الساحل والصحراء؛ وثالثا، تقدير البيان لمبادرات المجتمع الدولي، ولا سيما الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، وجهودها المستمرة لتعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقة الساحل.

وعلاوة على ذلك، يرحب بلدي بالجهود الجماعية التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة بأسرها لإعادة معايرة استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وزيادة تعزيز تنفيذها باتخاذ نهج أكثر تكاملا وشمولا ومشترك بين الركائز. ولا شك أن تلك الجهود ستساعد على حشد موارد إضافية من أجل منطقة الساحل وضمان أن تكون المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي حسنة التنسيق وتكمل بلدان الساحل وتدعمها.

وفي الختام، أود أن أرحب بالسيد إبراهيم ثياو ممثل موريتانيا وأهنئه على تعيينه المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل. إن غينيا الاستوائية تقدر تقديرا كبيرا جهوده في إعداد خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، التي يتمثل هدفها الرئيسي في تغيير الخطاب في منطقة الساحل، وتعبئة موارد إضافية وتقديم الدعم من أجل تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل في المنطقة، تمشيا مع إطار العمل المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي ذلك الصدد، ندعو بقوة المجتمع الدولي والأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الاقتصادية في القطاع الخاص إلى أن تصبح مشاركة بشكل كامل في منطقة الساحل وأن تستجيب بتوجيه الاستثمار إلى المنطقة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشاطر الآخرين شكر الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إحاطته الشاملة بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وعلى التقدم المحرز خلال الأشهر الستة الماضية في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونشيد بالسيد شمباس وأعضاء فريقه على العمل الممتاز الذي يضطلعون به في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة والمساعي الحميدة بهدف الحفاظ على السلام في المنطقة. ونحيط علما بالاتجاهات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ومنطقة حوض بحيرة تشاد بصورة عامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونرحب على الصعيد السياسي بالتطورات الإيجابية التي حدثت في العديد من بلدان المنطقة في مجالي الإصلاح الدستوري والأمني والرامية إلى تحسين الحوكمة وتوطيد الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإن من المشجع أيضا أن شهدنا إجراء انتخابات سلمية وتحولات ديمقراطية في ليبريا وسيراليون. وسيكون الدور الذي سيضطلع به المكتب في دعم الانتخابات المقبلة في السنغال وغينيا وغينيا - بيساو وموريتانيا ونيجيريا هاما للغاية لتيسير تنفيذ عمليات انتخابية سلمية وشاملة للجميع وتتسم بالمصداقية في تلك البلدان.

وعلى الصعيد الأمني، لا تزال الهجمات الإرهابية غير المتناظرة وأنشطة القرصنة البحرية والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية تسبب تحديات خطيرة. ومن المهم أن يواصل مجلس الأمن دعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى معالجة آثار الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن تعزيز أمن الحدود. ونرحب في هذا السياق بجهود بلدان غرب أفريقيا ومنطقة الساحل والتزاماتها الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونثني على القوة المشتركة لنجاحها في مكافحة جماعة بوكو حرام في النيجر ونيجيريا، وتمكنها بذلك من إضعاف القدرات العملياتية للجماعة وتقليص نطاقها الجغرافي.

ونلاحظ، من ناحية أخرى، تزايد أعمال القرصنة والسطو المسلح وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية في خليج غينيا، والتي لا تمثل حقا مصدر قلق بالغ ليس لغينيا الاستوائية وغيرها من بلدان المنطقة فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي على نطاق أوسع. وبالتالي، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التعبئة والتعاون الإقليمي والدولي، فضلا عن تعلم الدروس التي يمكن استخلاصها من الخبرات في مجال مكافحة القرصنة والأنشطة الإجرامية الأخرى قبالة سواحل الصومال والممرات البحرية الدولية الهامة الأخرى، مع مراعاة التحديات الخاصة التي نواجهها في خليج غينيا.

لا يزال تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتشريد القسري والبطالة وعدم المساواة وانعدام الفرص عوامل تهدد الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة، فضلا عن آفاقها الإنسانية. ونشدد في ذلك السياق على أهمية استكمال الاستجابة الأمنية بتحقيق التنمية الشاملة والمنسقة، فضلا عن اتباع نهج إنساني بهدف معالجة الأسباب الجذرية للحالة. وفي هذا الصدد، نود التأكيد بصفة خاصة على أهمية تكثيف الجهود الرامية إلى كفالة التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونرحب بإعادة تقويم الاستراتيجية عن طريق وضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، تمشيا مع احتياجات شعوب منطقة الساحل والأولويات الوطنية والإقليمية وبالتعاون الوثيق مع الشركاء والبلدان في المنطقة. ونرحب أيضا بتعيين السيد إبراهيم ثياو في منصب المستشار الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، وبالجهود التي بذلها في وضع خطة دعم الأمم المتحدة، وبعمله من أجل تغيير الخطاب المتعلق بمنطقة الساحل

وتعبئة المزيد من الموارد والدعم لتلبية احتياجات المنطقة العاجلة وفي الأجل الطويل أيضا.

وبطبيعة الحال، فإننا كنا سنستفيد كثيرا لو أتيحت لنا الفرصة للاستماع إلى وجهة نظر الاتحاد الأفريقي اليوم. وقد شدد الاتحاد الأفريقي على ضرورة امتلاك أفريقيا لزمام المبادرات التي تصب في مصلحة بلدان الساحل، وأكد مرة أخرى أهمية عملية نواكشوط في تعزيز السلم والأمن في منطقة الساحل والصحراء. وعُقدت في ذلك السياق مشاورات استراتيجية في نواكشوط في إطار الجهود الرامية إلى تنسيق مختلف المبادرات وتعزيز رؤية استراتيجية مشتركة لمواجهة التحديات في المنطقة. وعقد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي أيضا اجتماعا على المستوى الوزاري في نواكشوط واعتمد قرارات هامة في هذا الصدد.

أخيرا، يكتسي تنسيق الجهود مع الاتحاد الأفريقي بشأن منطقة الساحل أهمية مطلقة في ضوء التطورات السابقة، ونأمل أن تتاح لنا فرصة أخرى للاستماع إلى الاتحاد الأفريقي، على الرغم من أننا نفهم أننا لم نتمكن من ذلك اليوم لأسباب مختلفة.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إحاطته الثاقبة بشأن التقرير نصف السنوي للأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والتطورات الأخيرة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (S/2018/649). وأود أن أعرب عن تقديري للإسهام الهام للسيد شمباس، فضلا عن مكتب الأمم المتحدة، في تعزيز السلام والأمن في جميع أنحاء تلك المنطقة الشاسعة.

ونشيد أيضا بالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية نظرا لأهميته البالغة لإحداث أثر فعال هناك. وأسفرت تلك الجهود التعاونية عن آخر التطورات السياسية والاقتصادية الإيجابية التي شهدناها في غرب أفريقيا. وندعو في هذا السياق مكتب الأمم المتحدة إلى مواصلة العمل على تعزيز الاستقرار في فترة ما بعد الانتخابات وإيلاء اهتمام وثيق للانتخابات المقبلة في جميع أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، ما تزال العديد من التحديات، بما في ذلك التهديد المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل وصلاتهما بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، تؤثر على الاستقرار في المنطقة.

وترحب كازاخستان بزيادة الملكية الوطنية والإقليمية لتلك المسائل، وتؤيد تأييدا كاملا المبادرات الإقليمية الرامية إلى مواجهة التهديدات سالفة الذكر عن طريق القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وبالتالي، يثني وفد بلدي على الشركاء الدوليين لتعبئتهم الدعم المالي لهذه المبادرات.

ونؤيد في الوقت نفسه التوصية الواردة في التقرير بشأن ضرورة امتثال الجهود القوية لمكافحة الإرهاب امتثالا تاما للقانون الدولي، وضمان اتساق هذه العمليات مع المبادرات الإقليمية الأوسع نطاقا وعدم إلحاقها أي ضرر بالسكان المحليين. ومن بين الشواغل المتزايدة الأخرى التهديد المتنامي للنزاعات بين المزارعين والرعاة بسبب آثار تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي والتشريد القسري وتسارع النمو السكاني وضعف الحوكمة. ويرى وفد بلدي أن التصدي بفعالية لهذه المسائل يقتضي أن يسير النهج العسكري والمساعدة الإنسانية جنبا إلى جنب مع الجهود الإنمائية بصورة متكاملة ومترابطة وجيدة التنسيق، وأن يعزز ذلك تمويل مستدام في الأجل الطويل.

وينبغي أن نركز في جهودنا على العوامل الهيكلية المسببة لعدم الاستقرار، وذلك عن طريق الحد من معدلات الفقر وتوفير الخدمات الأساسية وتحسين فرص التعليم والعمل وتعزيز الإدارة المحلية والتخفيف من آثار تغير المناخ. وإذ نرحب بجهود الأمم

المتحدة لإصلاح منظومتها الإنمائية وإعادة تنظيمها بمزيد من التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة، فإن علينا الآن المضي لأبعد من ذلك وزيادة التنسيق على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز السلام والتنمية على أساس شامل وفعال. ولذلك، فإننا نرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بما في ذلك من خلال وضع خطة الأمم المتحدة لدعم منطقة الساحل، ونشدد على أهمية وضع نهج متكامل مماثل لمنطقة حوض بحيرة تشاد.

أخيرا، نشدد على أهمية تعزيز إشراك المرأة بصورة مجدية، فضلا عن الإشراك الفعال للشباب في العمليات السياسية والإنمائية. وستواصل كازاخستان العمل مع مجلس الأمن والجهات الفاعلة الرئيسية لإيجاد حل لتحقيق السلام الدائم في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشكل منح الأولوية للوقاية إحدى الأولويات الرئيسية لمملكة هولندا لأن منع نشوب النزاعات أمر أساسي بالنسبة للحفاظ على السلام. ويؤدي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل دورا حاسما في المنطقة فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات.

وتود مملكة هولندا أن تشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن مكتب الأمم المتحدة (S/2018/649)، الذي يتضمن وصفا للأنشطة الجارية وتوصيات. ونود أيضا أن نشكر بحرارة الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إحاطته للمجلس اليوم.

ويسهم مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في منع نشوب النزاعات من جوانب عديدة. واسمحوا لي أن أسلط الضوء على ثلاثة جوانب تعتبرها مملكة هولندا بالغة الأهمية: التعاون الإقليمي؛ الإنذار المبكر والعمل المبكر؛ ودور المساعي الحميدة الذي يقوم من به الممثل الخاص للأمين العام شمباس.

أولا، وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فإن المخاطر الأمنية تتجاوز الحدود مثلما ينبغي أن يتجاوزها التعاون على مواجهتا. ونشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل لضمان معالجة النزاعات من منظور إقليمي. ونرحب أيضا بما اتُخذ من خطوات إيجابية لتعزيز التعاون الأمني في المنطقة، ونضم صوتنا إلى صوت الأمين العام في الإشادة على وجه الخصوص بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في هذا الصدد.

ولا بد من بذل الجهود الإقليمية والوطنية لإحلال السلام واستتباب الأمن، لكن ينبغي ألا تقتصر على النهج العسكري. وللحفاظ على الأمن، من المهم بنفس القدر أن نعالج بصورة مناسبة أوجه القصور في مجال الحوكمة والعدالة. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على تشديده على سيادة القانون في الإحاطة الإعلامية التي قدمها في وقت سابق اليوم. كما أن المساءلة والمشاركة والحوار الشامل أمور ضرورية في تمهيد الطريق إلى السلام المستدام.

وكفاءة ومشروعية القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لا ترتهنان فحسب بالقدرة على الرد السريع، ولكن أيضا بتنفيذ إطار الامتثال لديها. وعلاوة على ذلك، كما سلط الضوء على الاتحاد الأوروبي على ذلك الأمر مؤخرا، هناك حاجة كبيرة إلى زيادة الدعم المقدم إلى قطاع العدالة الوطنية، فضلا عن التعاون القضائي الإقليمي. وما من سبيل عدا ذلك سيمكن من نقل المشتبه فيهم والأدلة بين الولايات القضائية وضمان مراعاة الأصول القانونية.

وبالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي، فإننا نشيد بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من أجل تعزيز التعاون خارج ولايتيهما بغية الربط بين الجماعة الاقتصادية

لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونتطلع إلى عقد مؤتمر قمة ناجح في نهاية هذا الشهر.

ثانيا، فيما يتعلق بالإنذار المبكر والعمل المبكر، نهنئ الممثل الخاص للأمين العام شمباس على إعداد الدليل بشأن تحليل النزاعات، ونرحب بما أجراه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل من تحليلات للنزاعات بصورة شاملة لعدة قطاعات. وهذه أدوات هامة في الإشارة إلى الأخطار التي تهدد الاستقرار والأمن الدوليين. والانتباه الذي يوليه مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل للنزاعات بين الرعاة والمزارعين قيم بشكل خاص، لا سيما في تعزيز الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية للتعاون فيما بينها في المنطقة. وكما يذكر الأمين العام، فقد أصبحت تلك التهديدات تهديدات متعددة الأبعاد تؤثر على المنطقة دون الإقليمية بأسرها. ونؤيد مناشدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء فيها إيجاد حلول مستدامة للتصدي لهذا التحدي.

ويزيد تغير المناخ، بوصفه عاملا مضاعفا للمخاطر، من حدة التوترات بين المزارعين والرعاة. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار بوصفه سببا من الأسباب الجذرية، مثلما قالت السيدة هندو إبراهيم، ممثلة المنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بتغير المناخ، بكل حماس في المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8307). ونشجع الأمم المتحدة على تطوير القدرات اللازمة لتحليل وتقييم المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في المقر وفي الميدان، من أجل تقديم إنذارات في الوقت المناسب إلى مجلس الأمن وتكييف برامج تحقيق الاستقرار والبرامج الإنسانية والإنمائية عند الاقتضاء.

ثالثا وأخيرا، يقوم الممثل الخاص للأمين العام شمباس بدور أساسي في استخدام المساعي الحميدة للأمين العام في المنطقة. ونشيد بجهوده وبالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل قاطبة، غالبا بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

في كانون الثاني/يناير، ناقشنا أهمية إجراء انتخابات سلمية وشاملة للجميع في ليبريا وسيراليون (انظر S/PV.8156). وبعد ذلك بستة أشهر، شهدنا تطورات إيجابية من حيث الانتخابات وعمليات الانتقال السلمية والديمقراطية في كلا البلدين. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام شمباس على دوره الحاسم في تيسير الحوار السياسي وضمان الانتقال السلمي للسلطة. ونرحب باستمرار استخدام المساعي الحميدة التي يبذلها المكتب الإقليمي في ضوء خطة الحفاظ على السلام، لا سيما في أعقاب خروج بعثات الأمم المتحدة القطرية. وعلاوة على ذلك، نؤيد توصيات الأمين العام بتعزيز الحوار السياسي فيما بين المجتمعات المحلية من خلال هياكل السلام الوطنية. ويكتسي تيسير الحوار السياسي أهمية خاصة بالنظر إلى الانتخابات المقبلة العديدة في المنطقة.

وفي الختام، سواء تعلق الأمر بجهود المتعلقة بالتعاون الإقليمي وسيادة القانون، أو الإنذار المبكر والعمل المبكر، أو استخدام المساعي الحميدة للأمين العام، فإنها جميعا تسهم في السلام والاستقرار. ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل يستحق الدعم الكامل من المجلس في أنشطته. وتعرب مملكة هولندا عن امتنانها للممثل الخاص للأمين العام شمباس على قيادته وجهوده، ولموظفيه على عملهم الممتاز.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.